اشكاليات التعاون والدعم الانمائي ومسارات الاندماج في الحكامة الدولية

Problems of Cooperation and Development Support And Paths of Integration into International Governance

كنزة مغيش[1]

رئيسة الملتقى

يتضمن ملف العدد الخامس عشر للمجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية حوصلة لعدد من الابحاث و الكتابات و حتى النقاشات التي كانت ثمرة لقاء جمع مجموعة من الخبراء و الباحثين حول اشكاليات التعاون الانمائي عموما، حاول هؤلاء معالجة واحدة من الإشكاليات التي كانت محور العديد من المقاربات النظرية منذ النصف الثاني من القرن العشرين ألا وهي إشكالية «التنمية"، لكن من منظور حديث نسبيا يتعلق بالمقاربة الدولية المتعلقة بالتعاون الدولي كمحور عام و بمسالة برامج دعم التنمية و الاندماج في الحكامة الدولية كمحور خاص ، حيث يعتبر الدعم من اجل التنمية سياسة عمومية دولية بامتياز حتى و إن كان تنفيذها مشتتا بين عدة فواعل حكومية ثنائية أو متعددة الأطراف أو حتى غير حكومية.

لقد شكلت العلاقات بين الشمال والجنوب محور النقاشات الدولية منذ بداية الثمانينيات، وكانت أزمة المديونية في الثمانينيات، الأزمات المالية المتكررة، المفاوضات التجارية متعددة الأطراف منذ l'Uruguay Round، مرورا بأحداث 11 سبتمبر 2001

[1] - أستاذة محاضرة أ ورئيسة فرقة/ كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية/ جامعة الجزائر 3

اشكاليات التعاون والدعم الانمائي ومسارات الاندماج

كلها محطات أعادت الاهتمام بوضعية الدول السائرة في طريق النمو ضمن إشكاليات مسارات العولمة لاسيما بتراجع جيوسياسية " الوطني" مع الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

و تعبر التجارب الدولية في دعم التنمية عن عدة مظاهر من العلاقات شمال-جنوب إنها آلية مركبة ومختلطة hybride تشير لكل من التحويلات المالية ، النصائح الاقتصادية و التقنية، نقل المعارف والتكنولوجيا...على شاكلة سياسات التنمية الإقليمية و مجموع النشاطات الهيكلية و المالية التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي لصالح أعضائه الأقل تطورا، إنها سياسات ضرورية ضمن العولمة . فضلا عن الاهتمام بمسالة التقليص من الفقر، الاستقرار السياسي و المالي و تسيير الهجرة و ملفات البيئة لاسيما المناخ والتنوع البيئي و معها إشكالية تسيير الموارد المائية و الأمن الغذائي و الصحي التي باتت مركز اهتمامات من يمكن نعتهم "بالتنمويين"[2].

يناقش هذا المؤلف الجماعي أهم المحاور في التغير الذي عرفه ملف التعاون الدولي والتحول الى البراديغم الجديد لدعم التنمية :

في إطار مقاربة جديدة أعادت النظر في فعالية المساعدات الدولية الموجهة للتنمية قامت وكالات التعاون لاسيما منها البنك الدولي بتقييم شامل لنشاطاتها و منطق اشتغالها بينت تلك الأبحاث محدودية التدخل التقليدي و دعت لتبني مقاربة جديدة في نظام المساعدة الدولي، حيث طرحت فكرة الاستراتيجية الجديدة منذ منتصف التسعينيات بتغير المعطيات الدولية المتزامن مع فشل كبير لبرامج إعادة الهيكلة أو التصحيح الهيكلي لاسيما للصندوق الدولي ، أصبح التقليص من الفقر عوض إعادة الهيكلة أول انشغالات هذا التعاون.

[2] Severino Jean-Michel, Jacquet. L'aide au développement : une politique publique au cœur du développement durable et de la gouvernance de la mondialisation. In: **Revue d'économie financière**, n°66, 2002. Johannesburg 2002 : écologie et finance. pp. 229-251

و يعتبر تبني **أهداف الألفية من اجل التنمية** موجه تلك الاستراتيجية القائلة بتشاركية الدعم واكبر تعبير عن التزام المجموعة الدولية بمحاربة الفقر بكل أبعاده ، يقوم "البراديغم التشاركي الجديد للدعم" على مبادئ : ، الاكتساب appropriation ، المسؤولية المشتركة ، النضرة الشاملة، التقليص من الفقر، الحوكمة، التسيير القائم على النتائج. وطرحت معه إشكالات أعمق متعلقة أساسا بإدماج برامج التعاون ضمن هياكل و بنى الدول المستفيدة، ودعم السياسات التي تضعها هذه الدول بأنظمة تسيير متجانسة.

و هذا ما رافع من اجله Brian Atwood[3] الذي دعى لتجنيد الانظمة الادارية للدول المعنية من اجل جعل المساعدات الانمائية اكثر نجاعة ومساعدتها على تطوير قدراتها في هذا الاطار، وتطوير فلسفة الاكتساب لديها Ownership ، مما جعله يرافع ايضا لأجل تغيير مصطلح "المساعدة" لما يحويه من ابوية وتبعية، كما انه دعى في حوار له ديسمبر 2011 بمنتدى بوزان Forum de Busan حول الموضوع للتخلي عن مفاهيم "المساعدة الانمائية" "الدول المانحة" "الدول المستقبلة" و تعويضها بمفهوم التعاون الانمائي[4] .

خلال الاجتماع الوزاري للجنة المساعدات التنموية (CAD) التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصاديةOCDE، ديسمبر 2012 تم مناقشة مسالة اعادة النظر في مفهوم و اليات المساعدات من اجل التنمية، لربطه بالرهانات الجديدة لأجندة 2015 و دمج مؤشرات اخرى يتم هيكلتها في شكل دوائر متحدة المركز en cercles concentriques،

[3] الديبلوماسي الامريكي السابق و عضو ادارة كارتر و l'USAID من 1993 الى 1999، و الرئيس السابق للجنة التعاون الانمائي CAD بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية l'OCDE 2010 .

[4] Olivier Lafourcade, L'aide au Développement : un état des lieux, des interrogations. Épargne sans frontière, Techniques **Financières et Développement,** 2014/4 N° 117, p.11

تسمح بقياس مختلف التدفقات المالية و انواع الموارد، فالعالم يتغير وخارطة التضامن الدولي في تطور مستمر واصبح معها مفهوم المساعدات العمومية للتنمية l'aide publique au développement (APD)، الذي جاء لتغطية العجز المالي خاصة (الميزان الخارجي) و الموارد الميزانياتية للدول السائرة في طريق النمو مفهوما تجاوزه الزمن . فالمساعدات الانمائية لم تعد مجموعة من الموارد من اجل تمويل التنمية بل مجموعة من الاليات الجديدة التي كانت مغيبة في نظام المساعدات الانمائية التقليدي، مثل المصاريف المتعلقة بالأمن و حفظ السلام، وتلك الخاصة بالمناخ وتحديات عالمية اخرى كعناصر جديدة في تعريف ما سيكون « Total Official Support for Development » لدى البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، مجموعة من التحديات التي دفعت الجماعة الدولية لاعتماد مقاربة شاملة و كلية في تمويل التنمية.

يمكن ملاحظة التغير في براديغم التعاون الدولي وتجاوز المفهوم التقليدي للمساعدات (مفهوم تمويل التنمية) واخذه مفهوما اوسع من خلال ثلاث نقاط:

1. الانتقال من التنمية الاقتصادية (كما عرفتها اهداف الالفية للتنمية) الى الابعاد الثلاث للتنمية المستدامة (البعد الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي.)
2. ظهور فواعل جديدة خاصة اصبحت تشارك في تمويل التنمية
3. تطوير اليات مالية جديدة ، لصالح التنمية يتم اخذها بعين الاعتبار اثناء التفاوض.[5]

صاحب هذا التغير في البراديغم اعادة نظر في كيفية وضع الية لمتابعة التمويل لصالح تنمية مستدامة، حيث شكل موضوع تمويل التنمية عشية تبني البرنامج من اجل التنمية المستدامة لما بعد 2015 ، محورا مركزيا في الهيئات الدولية، بعدما كانت النقاشات السابقة

[5] Benjamin Coudert, DE L'AIDE AU FINANCEMENT DU DÉVELOPPEMENT, Épargne sans frontière | « Techniques Financières et Développement », 2014/4 N° 117, p. 23

تدور حول المساعدات العمومية للتنمية(APD) للدول الاعضاء في لجنة المساعدة من اجل التنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فقط(OCDE)، و كانت سنة 2015 سنة فارقة في التنمية العالمية لأنها ارتبطت بعبارة أهداف الالفية من اجل التنمية(OMD). مثلت هذه الاجندة منذ 2000 المرجع الذي يعود اليه المانحين الدوليين من اجل مساعدة الدول النامية للرفع من مستوى معيشة شعوبها، من خلال آليتهم للتعاون الاساسية : المساعدات الانمائية l'APD.

هندسة التعاون الانمائي و تعدد الفواعل ؟

منذ سنوات اصبحت الأجندة الاممية 2015 ، و أهداف الالفية من اجل التنمية، توجه النقاشات المتعلقة بالتعاون الانمائي اكثر فاكثر، و تضاعفت فواعل هذا النقاش و تجاوزت الاجهزة الرسمية وبعض المنظمات غير الحكومية و مراكز الفكر Think-tanks، و اصبحت تمس فواعل متعددة، مؤسسات و افراد في المجالين العام و الخاص، مما اعطى لمجال المساعدات الانمائية حركية جديدة في ابعاده السياسية الجيوسياسية الاقتصادية الاجتماعية المالية الانسانية المؤسساتية التقنية....

و ضمن النقاش الدائر ضمن هذه الاجندة حول الانتقال من اهداف الألفية الى اهداف التنمية المستدامة لأجندة ما بعد 2015 للأمم المتحدة كاطار عام لنشاط المجموعة الدولية، ظهر نوع من التعاون جنوب-جنوب وتعاون ثلاثي، و اخذت عدة فواعل غير دولتية لاسيما منها الجمعيات fondations، مكانة هامة في بانوراما المساعدات. حيث وصلت اسهاماتها المالية في مجال مكافحة الفقر في الدول الاكثر فقرا سنة 2013 على سبيل المثال 60 مليار دولار، مما استوجب التوقف عند هذه المعطيات الجديدة و المهمة.

طرحت مسالة المساعدات الانمائية عدة تساؤلات بل و أخذت ابعادا جديدة مع تعدد هذه الفواعل المساهمة فيه وفي التنمية الدولية ، لقد ظهرت العديد من الفواعل الجديدة

لاسيما في الدول ذات الدخل الوسيط مثل الهند المكسيك البرازيل، التي اصبحت تساهم في عملية التفكير وبناء التصور حول المسالة الانمائية، وتقدم تجارب وتعيد النظر في النظام القائم و تساءل الياته عبر حلول مغايرة. لم يعد البنك الدولي من يملك المناهج و الوسائل او حتى سبل و الافكار الاكثر ابتكارا في مجال التنمية حتى و ان احتفظ كباقي المؤسسات الدولية بدور هام في ذلك.

هذا التعدد خلق نوع من الغموض وعدم الانسجام ما بين الفواعل البرامج الوسائل المناهج الاجراءات و معايير في مجال التقليص من الفقر المسالة التي جاءت اصلا لتعيد مساءلة مدى فعالية الجهاز الرسمي القائم في مجال التعاون الانمائي التقليدي، و جعل هندسة هذا الاخير اكثر تعقدا ، وطرحت معها مسالة الانسجام و التنسيق بين استراتيجيات مختلف الفواعل لاسيما موقعها بالمقارنة بالاستراتيجية الوطنية، كيف يمكن ضمان هذا الانسجام بين المؤسسات العمومية، الخاصة، الصناديق، منظمات غير الحكومية...الخ، لتجنب التنافر بين الشركاء امام نفس الهدف .

و يغذي النقاش المتعلق بالمساعدات الانمائية شكوك عديدة و مشروعة حيث الكثير مما يبدو مساعدات تشوبه بعض المصالح السياسية الاقتصادية التجارية الامنية و غيرها، و يدعو للتساؤل حول مكانة كل جهاز المساعدات الانمائية التقليدي حاليا و مستقبلا ، منذ اربعين سنة مثلا كانت هذه المساعدات من اجل التنمية في افريقيا تمس فقط عدد محدود من المتدخلين مثل الاتحاد الاوروبي، البنك الدولي، الوكالة الفرنسية للتنمية، بعض هيئات الامم المتحدة، و ربما البنك الافريقي للتنمية وبعض المنظمات غير الحكومية اما اليوم فان السينغال و الكونغو تستفيدان (او ربما تعانيان) من العشرات من الشراكات مع عدد كبير من المؤسسات الرسمية دون ان ننسى منظمات خاصة، صناديق بما فيها الصناديق الافقية، المنظمات غير الحكومية.

ان الانشغال المتعلق بمسالة التنسيق بين الفواعل المانحة ادى مع الوقت الى التعريف بعدد من السلوكات المستحبة و الاهداف المحددة بدقة من خلال مؤشرات قياس تم تبنيها في المنتدى رفيع المستوى حول اشكاليات الانسجام و التوافق من اجل مساعدات اكثر فاعلية المنظم بباريس فبراير / مارس 2005 . ولعل رهان الانسجام طرح نفسه مع تعدد الفواعل و ظهور فواعل جديدة بالإضافة للفواعل الدولتية ضمن منطق التعاون اللامركزي تحركه فواعل خاصة لاسيما المنظمات غير الحكومية، اما الرهان الثاني فهو التحاق عدد من الدول المانحة التي ليست عضوا بلجنة المساعدات من اجل التنمية التابعة لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE و التي لا تساهم في هذا المسار المتعلق بجهود الانسجام. فالحضور الصيني المكثف بأفريقيا مثلا يثير العديد من الانشغالات و القلق، نظرا لتشابه استراتيجيتها مع اهداف الدول المانحة سنوات الستينيات ، فدخول المساعدات الصينية على الخط اثر سلبا على قدرة الدول المانحة على التنسيق بين جهودها ، و على تسيير وسائل التمويل و استراتيجيات المديونية و التقليص من الديون، لان رفضها للإقراض للدول يجعل هذه الاخيرة تركض نحو الخيارات الاخرى.

ما يتعلق بدور الاستراتيجيات الوطنية للتنمية في ذلك؟

لا يختلف اثنان ان المسؤولية الاولى في نجاح استراتيجية التنمية تعود للدولة المعنية في حد ذاتها، وبذلك يجب على استراتيجيات التعاون و الشراكة للدول المانحة ان ترسم في اطار تلك الاستراتيجيات الوطنية، شيء من السهل قوله لكنه صعب التنفيذ، فاذا كان للبلد المستفيد استراتيجية واضحة واقعية على المديين المتوسط و البعيد ربما سيسهل ذلك و يسهل معه عملية التعريف بالمجالات التي يمكن فيها للمساعدة الخارجية ان تكون فعالة، لكن ذلك سيصعب في الحالة التي تكون فيها استراتيجية البلد غير مكتملة او ضعيفة لا يمكن للمساعدة الخارجية ان تتبناها، و هنا يتحول الانشغال الى مسالة مناقشة هذه

الاستراتيجية و التفاوض حول سبل تطويرها، مما يستلزم الكثير من الخبرة و الوقت، اما الحالة الثالثة و هي الاكثر انتشارا و هي حالة الدول الفاشلة ، التي لا تمتلك استراتيجيات ام سياساتها غير مقبولة و هنا يصعب للجهاز الرسمي للمساعدات الانمائية اصلا العمل بفعالية كما اكدته تجارب افغانستان وهايتي.

لقد أثبتت هذه الدول ان المقاربات التقليدية للتعاون الانمائي لم تعد ممكنة التطبيق، و انه بات ضروريا التفكير في مناهج و اليات جديدة و غير نمطية وصالحة للجميع لاسيما المالية منها ، و بالتالي مقاربة« business as usual » ليست صحيحة دائما.

المساعدات نعم؟ لكن لمن؟

من يستحق المساعدة؟ هل يمكننا عدم مساعدة من يستحق؟ هل نبقى في المقاربة التكنوقراطية التي تقول بدعم الدول الاحسن حكامة، فالإشكالية تبدو اعمق، فإجراءات المساعدات تختلف بحسب جودة المؤسسات و السياسات المنتهجة، من اجل الفعالية و من اجل وضع بنية تحفيز ، من اجل مكافأة السلوكات المستحبة للمستفيدين، وانه يكون من الاحسن الاهتمام بالنتائج عوض تقييم السياسات انطلاقا من معايير موضوعة مسبقا.

ارتكزت مباردة منظمة التعاون و التنمية في اعادة تعريف المساعدة على معايير تقديمها او ما يعرف با ciblage، اتجاه الفئات الهشة، الدول الهشة ومقاييس الاثر وعيا منها بتطور البيئة الدولية. فالدول الفقيرة تاريخيا كانت هي التي تضم 90 % من الفقراء، اليوم عدد كبير من الفقراء يعيشون في الدول الوسيطة او حتى الصاعدة، مما دفع الى مقاربات اكثر دقة و اكثر استهدافا تتجاوز ما سمي سابقا بالعالم الثالث، و وسائل اكثر ملاءمة وبراغماتية في القياس. واصبحت مسالة تجديد المشروع السياسي للمساعدات العمومية من اجل

التنمية مرتبطة بالدور الجديد للدول الصاعدة، التي تحولت هي بدورها – في بعض الحالات- الى دول مانحة[6].

في البداية كانت المساعدات ذات طابع مالي و تقني من طرف الدول المانحة نحو تلك المستفيدة، وكان لابد من انتظار ذلك التحول الذي افرزته العولمة على البيئة الدولية من اجل الاقتناع ان عدد كبير من المشكلات التنموية هي ذات طابع عالمي« global public goods »، و عابر للدول و لا يعني الدول السائرة في طريق النمو فقط بل يعني الدول المصنعة ايضا ، مثل الاحتباس الحراري و الامراض المعدية، الفساد تجارة المخدرات....، و اصبح السؤال الجوهري : كيف يمكن للجهاز التقليدي القائم في مجال المساعدات الانمائية القائم اساسا للاستجابة لاحتياجات دول الجنوب ان يتكيف مع المتطلبات الجديدة؟ هل سيتمكن من ذلك؟ هل هو مجبر على ذلك؟ هو في الواقع اختبار لمدى فعالية المؤسسات الدولية الكبرى لتمويل التنمية كمنظمة الامم المتحدة و مختلف فروعها، بنوك التنمية لاسيما البنك الدولي بعض المؤسسات الثنائية(AFD française, ODI britannique, USAID américain, GTZ allemande)، وبعض المؤسسات الخاصة كخزانات التفكير والجمعيات على شاكلة فورد او روكفيلر المشاركين جميعا في ما يسمى القيادة الثقافية leadership intellectuel، المدعومة بوسائل مالية هامة جدا.

هل تستعمل المساعدات بطريقة فعالة؟

يبدو ان السؤال يخص السياسات العامة للتعاون الانمائي اكثر من السياسات العمومية الداخلية و كل الدراسات التي كتبت في الموضوع تركز على تقاطع معطيات التعاون

[6] هناك ما يسمى بإعلان باريس حول فعالية المساعدات و الحوار بين الشركاء في ذلك يمكن تحميلها من الرابط

la Document téléchargé depuis www.cairn.info © Épargne sans frontière

الانمائي مع مؤشرات جودة الحكامة و خلصت الى ان التعاون كان فعالا في الدول ذات الحكامة الجيدة. و طرح معها اشكالية تعريف و قياس الحكم الراشد و قياس اثر هذه المساعدات الانمائية على الحكامة الجيدة و مسالة التفاعل الايجابي بين المؤسسات المحلية و الشروط الداخلية للبلد المستفيد مع هذه المساعدات ومازالت النقاشات حول المسارات التنموية مفتوحة حيث ليس هناك ما يفسر و يحدد بالضبط مسار تنموي معين و لعل الصعود الصيني لفت انتباه النظريات الغربية حول الحكامة ان النجاح ليس وصفة جاهزة بالضرورة !

لقد ركزت النقاشات الحديثة حول المساعدات على مسالة فعاليتها انتقائيتها و اجراءاتها وبالتالي جودتها و لعل ذلك يستلزم هيكلة المساعدات في بعدها الثنائي و متعدد الاطراف. والارتكاز على اساسين اضافيين:

- التضامن و اعادة التوزيع مرتبط بأهداف الالفية من اجل التنمية من اجل القضاء على الفقر، يتحول الى نوع من السياسة الاجتماعية الدولية تجسده التحويلات من الدول الغنية نحو الدول الفقيرة، و التقليص المستدام للفقر من خلال ترقية السياسات الاجتماعية المحلية و مستوى النمو.
- الاساس الثاني نشاط جماعي لتقاطع مصالح الدول المانحة و المستفيدة و الذي يمس الحكامة الدولية، يحمل معه مشروع سياسي جديد للمساعدات. و نجد ضمن هذا الاساس الثاني موضوع الاملاك العامة العالمية (biens publics globaux (BPG)[7] و الذي يمس مجالات عديدة مثل الامن الدولي، الاستقرار المالي، الحفاظ على نظام تجاري مفتوح متعدد الاطراف، مكافحة الاحتباس الحراري، المحافظة على التنوع البيئي و القضاء على الاوبئة. فهذه المشكلات لم

[7] Pierre Jacquet, Les ENJEUX DE L'AIDE PUBLIQUE AU DÉVELOPPEMENT, « Politique étrangère, 2006/4 Hiver | p. 946

تعد تعني الدول المصنعة فقط بل الدول الصاعدة ايضا، فمكافحة الاوبئة يستلزم انظمة صحية ملائمة في الدول الفقيرة مثلا. و مكافحة الارهاب تحتاج لأنظمة امنية فعالة ، و ان الانفتاح التجاري يحتاج لأنظمة جمركية قوية ....

بذلك تصبح المساعدات هي العملة النقدية للنشاط الجماعي لكنها اصبحت اكثر من اية وقت اخر بحاجة لدعم الموارد العمومية المحلية للدول المستفيدة و مزيد من التنسيق بين كل الاطراف.

لقد تم مناقشة اشكاليات الفعالية اذن من خلال النقاط الآتية:

- غموض العلاقات بين المساعدة، النمو، والتقليص من الفقر
- غياب تطور مقبول للمؤشرات الكبرى للتنمية مقارنة بالوسائل الممنوحة
- ضرورة تغيير المساعدة لصالح مساعدة أكثر استهدافا ciblé
- النتائج العكسية لفكرة المشروطية ، نتيجة للتلقي السيئ للسياسة المفروضة على الدول المستقبلة و عدم الانسجام بين منطق الدعم و السياسات الوطنية و ضعف اندماجه فيها.
- عدم التمكن من تحقيق نتائج ضمن تلك الدول في غياب حكامة داخلية تسمح بالاستعمال الأمثل للموارد المالية و تحقيق نمو والتقليل من الفقر و تطوير المؤشرات الاجتماعية.

تم حاولنا في هذا العمل الجماعي تفكيك آليات البراديغم التشاركي الجديد للدعم من خلال ثلاث ملفات كبرى:

1. الدعم من خلال المقاربة بالمشاريع و بالبرامج[8]:

منذ وقت طويل أكد الاقتصاديون التنمويون أن العائق الأساسي أمام التنمية هو قلة الاستثمارات لذلك يعتبرون أن المشاريع هي أحسن وسيلة لتجسيد الهدف لأنها تسمح بانتقاء عدد متحكم فيه من المشكلات النابعة من واقع الدولة المعنية و تسمح بوضع الوسائل اللازمة لتشجيع التنمية المحلية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2001) . لاسيما ان نتائج المشاريع لدى الاطراف المانحة قابلة للتقييم او يمكن تقييمها، وهي لدى الدول المستفيدة قابلة للقياس والتكميم وبالتالي المتابعة. كما تتطلب المشاريع تكنولوجيا بسيطة يسهل نقلها أو حتى تكون متوفرة أصلا لدى الدولة المستفيدة. إنها من أحسن الوسائل لمواجهة مشكلة الشفافية والفعالية في أنظمة التسيير و المالية و الصفقات العمومية، مما يجعلها حلا مناسبا للتقليل من أخطار الفساد المالي (اللجنة الأوروبية 2003).

2. الدعم من خلال المقاربة القطاعية[9]:

لقد كانت هذه المقاربة نتاج لإلحاح مشترك من جانبي الأطراف المانحة من جهة و الدول المستفيدة من جهة أخرى لوضع ميكانزمات جديدة تأخذ بالحسبان البيئة الاجتماعية والسياسية للدعم من خلال الارتكاز على مسؤولية الحكومات المستفيدة في إرساء المقاربة

---

[8] انظر Questions et réponses sur le concept d'APPROCHE-PROGRAMME, (Extraits du guide pour la mise en œuvre de L'APPROCHE-PROGRAMME, par PNUD, mai 1997), in http://www.unesco.org/education/educprog/erd/french/gen/appro_progf.html

[9] Véronique ZINNEN, Samia LAOKRI, Elisabeth PAUL, **Vers un nouveau paradigme de l'aide au développement : L'approche sectorielle, quels constats ?** « GRAP-SWAP – Groupe de recherche sur les instruments de coopération en appui aux politiques sectorielles ». site web : www.grap-swap.be

القطاعية sectorwide approach (SWAP) تستطيع من خلالها الخروج من منطق التطبيق الحرفي لتعليمات الأطراف المانحة (البنك و الصندوق الدوليين) نحو حرية اكبر في بناء التصور المتعلق بالبرامج و تسيير المساعدات مقابل مسؤولية اكبر في قيادتها. لقد تم تبني المقاربة مثلا من طرف الاتحاد الأوروبي و لجنة المساعدات الدولية [CAD] لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، و الوكالات الثنائية...

تعبر المقاربة القطاعية عن مسار و عن منهج عمل تبنته الدول المانحة بالشراكة مع الحكومات قصد وضع تدريجي لإستراتيجية قطاعية متكاملة و متجانسة تنطلق من مقاربة متجانسة لكل قطاع على حدى، كما تقوم على فكرة تطوير القيادة و الاكتساب (ownership) لدى الحكومات المحلية و على مبدأ التنسيق بين الدول المانحة و المجانسة بين الإجراءات والتدرج في استعمالها لاسيما في مسالة تسيير الأموال نشر مبادئ التقويم و المتابعة مع إشراك كل الأطراف المعنية محليا ضمن مقاربة تشاورية. انه مسار و ليس نموذج ، مسار مرن تكيفي مع الخصوصيات و البيئات الوطنية المختلة ضمن مقاربة دينامية . و بما أنها تقوم على دعم نشاطات ذات طابع خاص يكون الدعم ثنائي التمويل من طرف الدول المانحة والدولة الشريك بحسب الأهداف المعلنة ضمن محوري (القيادة والاكتساب) ownership / leadership للتقليل من عدد المشاريع و من تكلفة صفقاتها، و من ضياع الجهود الإدارية و الرفع من القدرات المالية و التسييرية، التخطيط، المتابعة و التقويم محليا .

3. الدعم من خلال باراديغم السلوكات المستحبة Bonnes Pratiques :

تقوم الأطراف المانحة بنشر دليل guides حول السلوكيات المستحبة و لتشرح فيها للحكومات المستفيدة كيف يتم الاستعمال الأمثل للمساعدة عبر مجموعة من التوصيات و"الدروس " العملية والشروط الضرورية لنجاح المسعى من خلال ترجمتها إلى خطوات

عملية بسيطة . و لقد ركز مجلس دعم التنمية لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (2006) ضمن نفس الطرح على تقوية القدرات المؤسساتية لدى الحكومات المستفيدة من الدعم و تطوير فلسفة تقديم الحصيلة، و شرح ضرورة توفر نضرة إستراتيجية طويلة المدى تعبر عن مستوى عال من البرمجة والمرونة.

كما طورت الأطراف المانحة عدة وسائل من اجل دعم التنمية ، وسائل ذات طابع تقني ومالي مثلما فعلت اللجنة الأوروبية مثلا عبر ميكانزم " برنامج دعم السياسات القطاعية PAP (programme d'appui à une politique sectorielle)، و ميكانزمات عديدة أخرى تستدعي التزام الحكومات المستفيدة من الدعم في إطار مشاركة مهيكلة في وضع السياسة تخطيط نشاطاتها ،تحضير الميزانية، متابعة الأداء، الخ...

ماذا عن التجربة الجزائرية في مجال تلقي الدعم والمساعدات الدولية؟

حاول هذا الملف في محور أخير معالجة "الحالة الجزائرية" ضمن المنظور العالمي للدعم من اجل التنمية و ذلك من خلال أهم البرامج التي استفادت منها الجزائر في هذا الإطار انطلاقا من تجربتها في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، و برامج أخرى ضمن تنمية القدرات كمشروع كابدال المندرج ضمن الحوكمة المحلية، أو برنامج ONU femme الجزائر، و برامج دعم اخرى عديدة في مختلف القطاعات.